

تحولات المملكة السعودية أبعد وأعمق من السماح للمرأة بقيادة السيارة



دَادِ الرَّمَادِ

تشهد المملكة السعودية تحولات حذرية شاملة وعميقة ، تشمل كافة مناحي الدولة ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، تؤسس لترجمة رؤية ولي العهد السعودي، وفق الخطة الشاملة المعروفة بعام 2030، هذه التحولات ستفضي بالنهاية في مخرجاً لها لتحول في بنية الدولة السعودية في كافة المناحي ، غير أن أهمها على الإطلاق والذي يشد انتباه المحللين والمتابعين والدارسين تلك التحولات المرتبطة بانفكاك الدولة عن المؤسسة الدينية وإنهاء العلاقة معها باتجاه تحجيم دور هذه المؤسسة وصولاً إلى القطعية معها أو عزلها دون أن يكون لها رأي في كافة مفاصل الحياة اليومية ومعاش الناس، خاصة وأن رؤى هذه المؤسسة ومقارباتها ومطارحاتها تتتجاوز حدود المملكة السعودية لتشمل كل بقعة على الأرض يتواجد فوقها مسلمون مهما كانت قوتهم وعددتهم ، هذه المؤسسة ذات جذور عميقه وراسخة في بنية الدولة السعودية ومؤسساتها وكذلك المجتمع السعودي باختلاف أطيافه وطبقاته ، وتشكل أهم أركان الدولة السعودية ، منذ أزيد من قرن، بحيث أصبحت جزءاً لا يمكن بناء تصورات حول شكل ومضمون الدولة السعودية بدونها ، وربما يسْوَغ هذا الارتباط التاريخي وسطوة هذه المؤسسة مشروعية تساؤلات كثيرة حول احتمالات نجاحات وإخفاقات تلك التحولات ومستقبلها .

التحولات التي تشهدها السعودية، أكبر وأعمق من مسألة السماح للمرأة للسعودية بقيادة السيارة، أو السماح بإقامة حفلات مختلطة، وإقامة مدن للترفيه ودور للمسرح والسينما، إذ تبدو سطحية أمام التغيير الذي يتم على قدم وساق باتجاه قوئنة الدولة ودسترتها، بالتوازي مع تحجيم دور المؤسسة

السلفية ذات الجبروت في دوائر الإفتاء والجامعات ومناهج التعليم والحضور المكثف لرموز هذا التيار في كافة مفاصل الدولة، وهو ما أسمهم في تأسيس بنية للتطرف ، تجاوز عبر سنوات مساحة المملكة السعودية ، الى دول إسلامية كثيرة، حيث أصبح خريجو الجامعات السعودية من المشايخ رموزا للفتوى في بلادهم، بفتاوی ملفتة لقضايا لم تكن موضع تساؤل ، كجواز الترجم على الميت المسيحي في بلاد الشام ، وتهنئته بأعياده، وهي الفتاوی التي تقوم على امتلاک الحقيقة ورفض الآخر.

وفي ظل عدم وجود دراسات قياس رأي عام سعودي تجاه التحولات ، فان غالبية الإحكام التي تصدر تبقى انطباعية، تستند للصور النمطية المرسومة حول المجتمع السعودي ، قبل الشروع بتلك التحولات، ولمسحوات غير دقيقة لما ينشر عبر م الواقع التواصل الاجتماعي ، إلا أن ما يرشح من تلك الردود يشير إلى أن هناك مقاربتين ، الأولى :تعتقد أن المجتمع السعودي وارتباطا بقوة وسطوة المؤسسة الدينية وقبليته ، فان احتمالات نجاح هذه التحولات سيبقى موضع شكوك عميقة ، والثانية: تعتقد ان المجتمع السعودي لديه القدرة لقبول هذه التحولات ، وخاصة المرتبطة بالانفتاح بمفهومه الشامل ، حيث ان ثلثي المجتمع السعودي(58%) وفقا لإحصاءات رسمية، من الشباب من تقل أعمارهم عن ثلاثين عاما، إضافة لمفاعيل العولمة واختراقاتها ، خاصة في الجانب التكنولوجي ومواقع التواصل الاجتماعي ، وهو ما يعني ان التحولات ضرورة موضوعية.

ومن الواضح وفقا لما طرحة وسائل إعلامية إن هناك صراعا بين تيارين في أوسع قادة الرأي العام ، الأول ليبرالي تقوم مقابلا به على مغادرة مرعي الدولة الدينية والقبلية ، يمثله عدد كبير من درسوا في الغرب وكتاب وملحقون وأساتذة جامعات ومهنيين ، فيما يمثل التيار الثاني مجتمع رموز دينية سلفية بأطيافهم المختلفة ، بمن فيهم جماعة الإخوان المسلمين من سعوديين وغيرهم، الدولة لم تأخذ موقف الحياد من هذا الصراع ، حيث تدل الكثير من المؤشرات أنها تقف الى جانب الاصلاح ، ومن بين تياراته التيار الليبرالي، وهو ما يؤكد حقيقة ان التغيير في منظومة حقوق الإنسان الشاملة والإصلاح في الإقليم لا يتحقق الا من خلال قرارات سيادية من قبل الدولة، وانه لتحقيق ذلك لابد من ممارسات قد تبدو متعارضة مع تلك المنظومة، مع الأخذ بعين الاعتبار سيناريوهات ردود فعل التيار السلفي المتوقعة، ويبعد أنها لم تنبloor بعد ، وقد تصل لمستويات عنيفة استنادا لقواعد فقهية بالتكفير.

وفي الخلاصة فان التغيرات التي تشهدها المملكة السعودية ، لن تكون تجعل من السعودية سويسرا الجديدة ، لكنها ربما تفوق ما هو قائم في بعض دول الخليج اليوم ، وسيرتبط الحكم علي تلك التغيرات داخليا، بمدى توافقها مع الإجراءات والقرارات الاقتصادية الخاصة بالضرائب والبطالة ومدى ملموسيه المواطن السعودي لتحسين أوضاعه المعيشية او على الأقل عدم تراجعها ، وهو ما يشكل تحديا جادا أمام المخططين الاقتصاديين ، في ظل انخفاض أسعار النفط وتحفيض الاعتماد عليه الى النصف، وعجز الموارنة، فيما خارجيا تم متابعة التغيرات من قبل دوائر عديدة بطريقة مجهرية ، وسيتم الحكم عليها بمدى إسهامها في خفض أسباب التطرف والإرهاب ، رغم الجهود التي بذلتتها السعودية منذ أحداث 11 سبتمبر، في

ضيـط العمل الدعـوي والخـيري الـذـي تحـيط به شـبهـات حول دـعم التـطرف والإـرـهـاب خـارـج حدـود المـمـلـكـة ، وـهـو ما يـدعـو لـمـتـابـعة قـوـى إـقـليمـيـة متـعدـدة الـيـوـم ، تـرـعـى الإـسـلـام السـيـاسـي والـدـاعـشـي ، تـضرـرت من هـزـيمـة دـاعـشـ، وـمـن المؤـكـد أـن تحـولـات السـعـودـيـة سـتـجـعـل تـلـكـ الجـهـات بـحـالـة انـكـشـافـ في دـعم الإـرـهـابـ، خـاصـة وـاـن تحـولـات السـعـودـيـة تـجـبـ على السـؤـالـ المـرـكـزـيـ بـأـنـهـا تـمـلـكـ مـشـروـعاـ مـتـكـالـماـ يـتـنـاـقـصـ معـ مـشـروـعـ دـاعـشـ وـلـاـ يـتـقـاطـعـ مـعـهـ فيـ أـيـةـ مـحـطةـ، وـرـبـماـ تـجـعـلـ تـهـمـةـ الـوـهـابـيـةـ وـالـتـكـفـيرـيـةـ أـضـحـوكـةـ لـمـرـوجـيـهاـ.

كاـتبـ اـرـدـنيـ